مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر تغير متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية في سورية دراسة تحليلية بين عامي 2000 و 2010
اسم الكاتب: د. طالب أحمد، ملك أطوز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4595
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 02:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

أثر تغير متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية في سورية دراسة تحليلية بين عامي 2000 و 2010

الدكتور طالب أحمد*
ملك أطوز**

(تاريخ الإيداع 6 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 16 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

يعبر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى معيشة الفرد في المجتمع. لذلك يهدف هذا البحث إلى الوصول لأثر التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية في سورية، من خلال تحليل تأثير بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression بالادخال التدريجي للمتغيرات المستقلة وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والادخار والاستثمار والقروض والواردات الاستهلاكية، للوصول إلى نموذج انحدار يعبر عن تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم تحليل تأثير التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الادخار والاستثمار والقروض والواردات الاستهلاكية، وذلك باستخدام أسلوب Curve estimation للوصول إلى أفضل نموذج يعبر عن العلاقة بين متغيرات البحث.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج تتلخص في أنه يرتفع متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع متوسط نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى انخفاض متوسط نصيبه من الادخار، وبالمقابل يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيبه من الاستثمار، القروض، والواردات الاستهلاكية خلال فترة البحث.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي – الإنفاق الاستهلاكي الخاص – الادخار – الاستثمار – القروض – الواردات – التنمية الاقتصادية .

*مدرس– قسم الاحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
**طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Impact of Changing Average Per Capita of Private Expenditure on Economic Development in Syria An analytical study between 2000 and 2010

Dr. Taleb Ahmad*
Malak Atwez**

(Received 6 / 8 / 2014. Accepted 16 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The average per capita of private expenditure and its rate of GDP is reflecting the standard of individual living in the society.

Therefore, this research aim to identify the impact of changing average per capita of private expenditure on economic development in Syria, through analysing impact of some important economic development indicators on GDP, by applying stepwise regression method, and entering independent variables which are, private expenditure, saving, investment, loans, and consuming imports to reach the regression model expresses impact on GDP. Then, analysing impacts of annual changing average per capita of private expenditure on per capita on saving, investment, loans, and consuming imports. By using Curve Estimation method to reach the best model expresses the relation between variables of research.

The research found a set of results are summarized that, the annual per capita of GDP is increasing, with an increase in annual per capita of private expenditure, also the increase of annual per capita of private expenditure led to decrease the annual average per capita of saving, and led to increase the annual average per capita of investment, loan, and consuming imports during the research period.

Keywords: Gross Domestic Product; Private Expenditure; Saving; Investment; Loans; Imports; Economic Development.

*Assistant Professor; Department of Statistics & programming, Faculty of Economics; Tishreen University; Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Statistics & programming, Faculty of Economics; Tishreen University ; Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعتبر الاستهلاك محركاً أساسياً للعجلة الاقتصادية ودافعاً لعملية النمو والتنمية في المجتمع ومقياساً لمؤشر رفاهية الفرد، فهو يشكل المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن أي تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفسر سببه بالتغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدرجة الأولى.

وأدى وصول الدول الرأسمالية في الغرب إلى مرحلة الاستهلاك الكبير، وحاجتها للبحث عن منافذ استهلاكية جديدة إلى توجه أنظارها نحو أسواق الدول النامية ومنها السوق السورية، مما حفز جانب العرض في اقتصاديات هذه الدول وفتح الباب واسعاً أمام الاستثمارات وتدفق المستوردات لاشباع الطلب الناتج عن الأنماط الاستهلاكية المستحدثة، دون أن يرافقه زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدلات أكبر، الأمر الذي سيضعف من قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات وتمويل الاستثمارات المحلية، مما سينعكس سلباً على مستقبل التنمية الاقتصادية.

وسنتناول بالتفصيل تأثير التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص على أهم المؤشرات الاقتصادية وهي (الادخار، الاستثمار، القروض، الواردات الاستهلاكية) والتي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية التي وصل إليها اقتصادنا السوري.

مشكلة البحث:

أدى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتغير حاجات الفرد وتطلعاته نتيجة مواكبة الأنماط المعيشية الجديدة التي فرضتها العولمة، إلى زيادة متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، مما أضعف من مقدرة الفرد الادخارية وزاد من اعتماده على القروض لسد العجز في تمويل الإنفاق، وشجع على زيادة العرض الاستهلاكي سواء من الانتاج أو باللجوء إلى الواردات، الأمر الذي انعكس على امكانات التطور الاقتصادية وخلق تحديات جديدة أمام عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية وأهداف البحث:

الأهمية:

تأتي أهمية البحث من ضرورة دراسة التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص في سورية بين عامي 2000 و 2010 للتعرف على أهم النتائج المترتبة على هذه التغيرات، لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتوجيه هذه التغيرات بالمسار الذي يمكن من تسريع عملية التنمية الاقتصادية.

الأهداف:

وتتركز أهم الأهداف في رصد تأثير التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وهي (الادخار، الاستثمار، القروض، الواردات الاستهلاكية) للحصول على أفضل النماذج الرياضية التي تساعد على التنبؤ بهذه التأثيرات مستقبلاً.

فرضيات البحث:

– لايوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات (الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الادخار، الاستثمار، القروض، الواردات الاستهلاكية) على الناتج المحلي الإجمالي.

– لايوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الادخار.

– لايوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الاستثمار.

– لايوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من القروض.

– لايوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الواردات الاستهلاكية.

منهجية البحث:

سنعتمد في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي لمتوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية من المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء بين عامي 2000 و 2010 باستخدام البرنامج الاحصائي Spss.17 .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تمتد حدود البحث الزمانية في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و 2010 .

ويتكون مجتمع البحث من جميع أفراد القطر العربي السوري.

الدراسات السابقة:

1–تقرير (منظمة المؤتمر الإسلامي، 2008) [1]

يقدم التقرير لمحة عامة عن اتجاهات المدخرات والاستثمار والإنفاق في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي للفترة الممتدة بين عامي 1993 و 2006 باعتبارها مؤشر هام عن النمو الاقتصادي المستقبلي .

ويبين التقرير تراجع نسبة كل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي الخاص من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء ككل، وتوصل إلى أن رفع معدل النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفير العرض اللازم لمقابلة الإنفاق الاستهلاكي المؤثر على دورة الأعمال قصيرة الأجل والنمو الاقتصادي طويل الأجل، من خلال وضع سياسات تشجع تكوين المدخرات المحلية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات الانتاجية طويلة الأجل، والحد من هروب رؤوس الأموال، ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

---

(1): منظمة المؤتمر الإسلامي (2008). اتجاهات المدخرات، الاستثمار والإنفاق في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، 6 www.sesrtcic.org.2014 June

2-ورقة عمل (Abdulkarim, 2010)[1]

تقدم هذه الورقة أدلة على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الخاص وتراكم رأس المال في ماليزيا بين عامي 2000 و 2009، باختبار مدى ملائمة فرضية النمو الاقتصادي الذي يقوده الاستهلاك الخاص وتراكم رأس المال من خلال دراسة تأثير كل منهما في المدى القصير والطويل.

وأظهرت النتائج على أنه يوجد تأثير معنوي لكل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي الخاص على نمو الناتج المحلي في المدى القصير وبالتالي تميل هذه النتيجة لدعم الرأي البديل في فرضية النمو الاقتصادي والقائم على أن الاستثمار والاستهلاك الخاص يقودان النمو الاقتصادي في المدى القصير، وأظهرت أيضاً أنه لايوجد أثر معنوي لكل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي الخاص على نمو الناتج المحلي في المدى الطويل ولكن ينعكس تأثير النمو الاقتصادي بشكل مستمر على نمو كل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي في المدى البعيد، وبالتالي فإنه ينبغي على صانعي السياسات الاهتمام بسياسات تحفز النمو على المدى الطويل من خلال التأثير في جانب العرض إلى جانب التأثير على الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال بالشكل الذي يضمن تحقيق استقرار دورة الأعمال واستمرار النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3-دراسة (Anghelache, 2011) [2]

تبين الدراسة خلاصة نتائج مجموعة من الأبحاث تتناول تحليل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي وعلاقته به وهو الاستهلاك النهائي في رومانيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 إلى 2009، باعتباره من المؤشرات الاقتصادية الهامة والمؤثرة إلى حد كبير في تطور الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية خطية معنوية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستهلاك النهائي كمتغير مستقل، وفسرت النموذج إلى أنه يعود إلى اعتماد سياسة النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة على سياسة تحفيز الاستهلاك ولاسيما الاستهلاك الخاص الذي يؤثر بشكل رئيسي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

تعقيباً على الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على دراسة تأثير الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة علاقته بالناتج المحلي الإجمالي، في حين يتناول البحث دراسة تأثير تغير متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل علاقته مع بعض مؤشراتها الهامة وهي الادخار والاستثمار والقروض والواردات في سورية بين عامي 2000 و 2010 .

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الإنفاق الاستهلاكي الخاص

أدى توجه النظام الاقتصادي السوري للتحول من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي وفتح المجال واسعاً أمام الاستثمار والتبادل مع الخارج، مما حفز الإنفاق الاستهلاكي

(1): Abdulkarim، Z. (2010). Fixed investment, household consumption, and economic growth: study of Malaysia، MPRA Paper No. 27146

(2): Anghelache, C. (2011). ***Analysis of the Correlation between GDP and the Final Consumption,*** **Theoretical and Applied Economics, V. XVIII, No. 9(562)**

الخاص والذي يعرف بأنه " الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة من قبل الأفراد المقيمين والمؤسسات الخدمية غير الهادفة تحقيق الربح " [1]

فبدأ الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالتزايد، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد السنوي من 35137 ل.س في عام 2000 إلى 82035 ل.س في عام 2010 بمعدل نمو سنوي 13.35%، كما يبين لنا الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في سورية بين عامي 2000 و 2010

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستهلاكي الخاص (م.ل.س)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص(ل.س)
2000	16320	904622	573439	55430	35137
2001	167200	974008	591740	58254	35391
2002	17130	1022303	611176	59679	35679
2003	17550	1074163	649597	61206	37014
2004	17921	1266891	810037	70693	45200
2005	18269	1506440	993118	82459	54361
2006	18717	1726404	1122666	92237	59981
2007	19172	2020838	1192230	105406	62186
2008	19644	2448060	1390933	124621	70807
2009	20125	2520705	1508579	125252	74960
2010	20619	2791775	1691479	135398	82035

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011

ولكن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 63.39% في عام 2000 إلى 60.59% في عام 2010، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي 14.4% بين عامي 2000 و 2010 وهو أكبر من معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص والبالغ 13.3% لنفس الفترة، مع ارتفاع نسبة ومعدلات نمو كل من الاستثمارات والواردات كما سنجد لاحقاً.

ثانياً: الادخار

يعرف الادخار" بأنه الامتناع عن الإنفاق الحالي على السلع والخدمات، أي الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل وتوجيه هذا الجزء غير المستهلك لتكوين رأس المال اللازم لتمويل عملية الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي" .

ويمكن القول بأن الادخار هو الفائض المتحقق من الدخل بعد الاستهلاك ويشكل مع الاستهلاك عمليتين متعاكستين متكاملتين كل منهما ضرورية للأخرى في نفس الوقت للنهوض بالاقتصاد.

ولا يكون الادخار محققاً لغرضه الاقتصادي إلا بعد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، إذ إنه وفق المفهوم الاقتصادي ليس كل امتناع عن الاستهلاك هو ادخار، وإنما يختلف باختلاف الغرض الذي خصص من أجله المبلغ المدخر، فإذا كان الغرض من الادخار مواجهة نفقة مقبلة سمي بالادخار الاحتياطي، أي تأجيل الاستهلاك الآني لتحقيق استهلاك مستقبلي، وفي بعض الأحيان يتحول الادخار الحالي من استهلاك مستقبلي إلى استثمار إذا تحسن دخل الأسرة أو زالت أسباب النفقة المستقبلية، أما إذا كان الادخار لتكوين احتياطي خوفاً من المستقبل فيسمى اكتنازاً،

(1): Chioma, N. (2009). ***Causal relationship between GDP and personal consumption expenditure of Nigeria*****, African Journal of Mathematics and Computer Science Research. Vol. 2(8)، p 180**

وإذا كان الغرض من الادخار تحسين مستوى معيشة الأسرة وزيادة رفاهيتها بزيادة دخلها فهو ادخار مثمر ولايمكن بدونه الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب تحقيق زيادة في التكوين الرأسمالي المحلي.[1]

ويبين لنا الجدول رقم (2) التغيرات التي طرأت على متوسط نصيب الفرد من الادخار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و 2010 :

الجدول رقم(2): متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والادخار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في سورية

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س)	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص		متوسط نصيب الفرد من الادخار	
		القيمة (ل.س)	النسبة %	القيمة (ل.س)	النسبة
2000	55430	35137	%63.39	8761	%15.81
2001	58254	35391	%60.75	11174	%19.18
2002	59679	35679	%59.78	7908	%13.25
2003	61206	37014	%60.47	6945	%11.35
2004	70693	45200	%63.94	9678	%13.69
2005	82459	54361	%65.92	10503	%12.74
2006	92237	59981	%65.03	16227	%17.59
2007	105406	62186	%59	25016	%24
2008	124621	70807	%56.82	34965	%28.06
2009	125252	74960	%59.85	30465	%24.32
2010	135398	82035	%60.59	29972	%22.14

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011

وهي تشير إلى انخفاض نسبة متوسط نصيب الفرد من الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و 2005 من 19.18% إلى 12.74% مقابل ارتفاع نسبة متوسط نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 60.75% إلى 65.92%، لتعود وترتفع نسبة الادخار لتصل في عام 2008 إلى 28.06% مع انخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى 56.82% مما يؤكد على العلاقة العكسية بينهما.

ثالثاً: الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها ". [2]

(1): ركاج، يحيى محمد (2005). أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سوريا، رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية. ص 148

(2): قويدري، كريمة (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقيد: الجزائر، ص4

ويشكل الاستهلاك أحد أهم متطلبات عملية جذب الاستثمارات ومشجع له، فلا يتحقق النمو المطلوب للاستثمارات من دون مقابلتها بالطلب الاستهلاكي اللازم لاستمرارها.

ولدى مقارنة معدل النمو السنوي لكل من الاستثمارات، والإنفاق الاستهلاكي الخاص بين عامي 2000 و 2010 نجد بأن الاستثمارات حققت معدل نمو سنوي وقدره 19.4% أعلى من معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص والبالغ 13.35%، وهذا يعود إلى دخول الاقتصاد مرحلة الانفتاح الاقتصادية والبدء بإزالة المعوقات وتحسين المناخ الاستثماري بما يساعد على جذب وتنشيط العمليات الاستثمارية.

ويبين لنا الجدول رقم (3)، تغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستثمارات بين عامي 2000 و 2010 :

الجدول رقم (3): متوسط نصيب الفرد السنوي من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين عامي 2000 و 2010

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص		متوسط نصيب الفرد من الاستثمار	
		القيمة (ل.س)	النسبة %	القيمة (ل.س)	النسبة %
2000	55430	35137	%63.39	9564	%17.25
2001	58254	35391	%60.75	11852	%20.35
2002	59679	35679	%59.78	12050	%20.19
2003	61206	37014	%60.47	14227	%23.42
2004	70693	45200	%63.94	15317	%21.67
2005	82459	361،5	%65.92	18980	%23.02
2006	92237	59981	%65.03	19849	%21.52
2007	10540	62186	%59	21497	%20.39
2008	12462	70807	%56.82	806،20	%16.70
2009	12525	74960	%59.85	22440	%17.92
2010	13539	82035	%60.59	28125	%20.77

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011

فنلاحظ بشكل عام وجود تذبذب في قيمة الاستثمار بين صعود وهبوط بين عامي 2000 و 2010، وبلغت أعلى نسبة للإنفاق الاستهلاكي 65.92% في عام 2005 مترافقة تقريباً مع أعلى نسبة للاستثمار والبالغة 23.02%، إلا أنه بين عامي 2005 و 2010 انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من 65.92% إلى 60.59% وكذلك انخفضت نسبة الاستثمار من 23.02% إلى 20.77%، ويعود هذا التراجع إلى التأثر بالأزمة المالية العالمية وعدم اكتمال عملية الاصلاح الاقتصادي مما ترتب عليه وجود بعض الصعوبات التي تواجه المستثمرين كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ قوانين الاستثمار نتيجة ضعف العمل المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الوقت الذي يتطلب فيه رأس المال السرعة والمرونة، إلا أن نسبة الاستثمار تبقى مرتفعة عما كانت عليه في عام 2000 حيث كانت17.25%، مما يشير إلى تحسن المناخ الاستثماري مع ارتفاع نسبة الاستثمارات الخاصة من اجمالي قيمة الاستثمارات من 36% إلى 60% بين عامي 2000 و 2010 نتيجة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السورية لعدم كفاية الدخل المتاح وانخفاض المدخرات المحلية.

رابعاً: القروض:

بدأ التمويل الاستهلاكي للأفراد بالتوسع والتنوع كأحد نتائج انخفاض المقدرة الشرائية للأفراد وزيادة متطلبات المعيشة مع اتساع أفق حاجات الأفراد ورغبتهم في التوسع في الإنفاق لرفع مستوى معيشتهم أو لمواجهة الظروف الطارئة، الأمر الذي يتعذر عليهم تحقيقه دون اللجوء إلى تمويل خارجي في حال عدم توفر أو كفاية الموارد الذاتية. ويعرف التمويل الاستهلاكي بأنه " العملية التي يهدف المستهلك من خلالها للحصول على التمويل اللازم لعملياته الاستهلاكية على أن يلتزم برد قيمته في وقت لاحق متفق عليه مع الطرف الثاني الممول وبشروط معينة ". [1]

ويظهر لنا الجدول رقم (4)، تغير متوسط نصيب الفرد السنوي من حجم قروض الأفراد المقيمين من المصارف المحلية ومن الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

الجدول رقم (4): متوسط نصيب الفرد السنوي من قروض الأفراد والإنفاق الاستهلاكي الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في سوريةبين عامي 2000 و 2010

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ل.س)	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص		متوسط نصيب الفرد من قروض الأفراد المقمين	
		القيمة (ل.س)	النسبة %	القيمة (ل.س)	النسبة %
2000	55430	35137	%63.39	3980	%7.18
2001	58254	35391	%60.75	3953	%6.79
2002	59679	35679	%59.78	5123	%8.58
2003	61206	37014	%60.47	6234	%10.19
2004	70693	45200	%63.94	8246	%11.66
2005	82459	54361	%65.92	12181	%14.77
2006	92237	59981	%65.03	13611	%14.76
2007	105406	62186	%59	15900	%15.08
2008	124621	70807	%56.82	19820	%15.90
2009	125252	74960	%59.85	24596	%19.64
2010	135398	82035	%60.59	29734	%21.96

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011

حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد السنوي من القروض 64.71% بين عامي 2000 و 2010 ومعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص لنفس الفترة 13.35%، أي أن حجم التسليفات ارتفع بمعدل أكبر من نمو الإنفاق الاستهلاكي بمقدار 4.8 مرة تقريباً مع تزايد نسبة قروض الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر.

(1): الساعاتي، عبدالرحيم عبدالحميد (2007). التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. م21، ع1، ص5

وترافق ارتفاع متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال فترة الدراسة مع ارتفاع متوسط نصيبه من القروض، وبذلك نجد بأن عمليات التمويل أصبحت أسلوباً أساسياً من أساليب المعيشة، خاصةً بين محدودي الدخل غير القادرين على توفير جزء من دخولهم لمواجهة النفقات الطارئة أو للمساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية وإن استطاعوا فإن هذه الوفورات تفقد قوتها الشرائية مع الزمن في ظل جمود الأجور وارتفاع التكاليف.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، تكمن المشكلة في أن التوسع في التمويل لأغراض استهلاكية أو لاستثمار هذه الأموال دون تحقيق عوائد أعلى من تكلفتها نتيجة عدم القدرة على مواكبة متطلبات السوق يؤدي إلى تعثر سداد هذه القروض وزيادة الاعتماد على الاستيراد وتفاقم معدلات التضخم مما يزيد من سوء توزيع الدخل ويبقي أصحاب الدخل المحدود ضمن حلقة القروض المفرغة مما يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.[1]

خامساً: الواردات

تؤدي التجارة الدولية دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد من خلال العمل على تلبية الاحتياجات المتنامية لاقتصاديات الدول وتحقيق المنفعة المتبادلة بينها وتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي، إلا أن التجارب بينت بأن توزيع منافع التجارة الخارجية غير متساوي فكل دولة تسعى إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية على حساب الدول الأخرى.

وساعد انتشار الثقافة الاستهلاكية الذي فرضته العولمة الدول الرأسمالية على تصريف منتجاتها في الدول النامية، ونمو حجم الواردات الاستهلاكية في اقتصاديات الدول النامية التي ارتفعت نسبتها في سورية من إجمالي الواردات من 12.89% في عام 2000 إلى 14.02% عام 2010 [2] وهي الواردات التي لا تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وإنما تعمل على استنزاف مدخراته، ويعود ذلك إلى ضعف الانتاج وعدم مقابلته احتياجات السوق.

ونتعرف من الجدول رقم (5) على تغير متوسط نصيب الفرد من الواردات الاستهلاكية والإنفاق الاستهلاكي الخاص بين عامي 2000 و 2010 :

الجدول رقم (5): متوسط نصيب الفرد السنوي من الواردات الاستهلاكية والإنفاق الاستهلاكي الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين عامي 2000 و 2010

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ل.س)	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص		متوسط نصيب الفرد من الواردات الاستهلاكية	
		القيمة (ل.س)	النسبة %	القيمة (ل.س)	النسبة %
2000	55430	35137	%63.39	1481	%2.67
2001	58254	35391	%60.75	1495	%2.57
2002	59679	35679	%59.78	1937	%3.25
2003	61206	37014	%60.47	1714	%2.80
2004	70693	45200	%63.94	3311	%4.68
2005	82459	54361	%65.92	2981	%3.62

(1): الرفاعي، منير (2008). التسهيلات المصرفية هل تنذر بالإفلاس. المجلة الاقتصادية، العدد 348

(2): المعدلات من حساب الباحثة باعتماد بيانات المجموعة الاحصائية للأعوام 2001 و 2010. سورية: المكتب المركزي للاحصاء

2006	92237	59981	%65.03	3298	%3.58
2007	105406	62186	%59	3554	%3.37
2008	124621	70807	%56.82	3576	%2.87
2009	125252	74960	%59.85	4330	%3.46
2010	135398	82035	%60.59	5522	%4.08

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011

والتي تبين بأن الواردات حققت معدل نمو سنوي بين عامي 2000 و 2010 بمقدار 24.82% في حين بلغ معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي لنفس الفترة 13.35%، وتشير الدراسات إلى أن غالبية الدول النامية تكون فيها العلاقة طردية بين الاستهلاك والواردات، حيث يترتب على زيادة الاستهلاك زيادة في الطلب على الواردات نتيجة لضعف عمليات الانتاج المحلي مما ينعكس سلباً على الميزان التجاري.[1]

وبالتالي فإنَّ أي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي دون العمل على تحقيق زيادة حقيقية بمعدلات أعلى في الدخل المتاح بالشكل الذي يمكن الأفراد من اشباع حاجاتهم الأساسية وتحقيق المدخرات اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية وخفض الواردات، لايمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي اللازم لدعم عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

النتائج والمناقشة:

يتناول الجانب العملي دراسة تأثير متغيرات الدراسة وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والادخار وقروض الأفراد المقيمين والاستثمار والواردات الاستهلاكية كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لتحديد المتغيرات المؤثرة ودرجة تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي التدريجي Stepwise Regression.

ودراسة تأثير التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية باستخدام أسلوب curve estimation من قوائم الانحدار في برنامج Spss. 17 على بيانات الإنفاق كمتغير مستقل وبيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية (الادخار، القروض، الاستثمارات، الواردات الاستهلاكية) كمتغيرات تابعة لكل متغيرا على حدا بين عامي 2000 و 2010، (بالأسعار الجارية للأخذ بالاعتبار تأثير تغير معدلات التضخم ومستويات الأسعار على الأفراد) وتجريب جميع الدوال الخطية وغير الخطية على البيانات لنحصل على أفضل تمثيل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام أسلوب الانحدار الخطي التدريجي Stepwise Regression لتحليل أثر المتغيرات المستقلة وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والادخار والاستثمار والقروض والواردات الاستهلاكية، على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، وبعد ادخال بيانات الجداول رقم (1)،(2)،(3)،(4)،(5) إلى برنامج spss.17 نحصل على الجدول رقم (6) التالي:

(1): العبدلي، عابد (2007)، محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الأزهر: ع: 32، ص 38

الجدول رقم (6) : Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.991[a]	.981	.979	4359.640
a. Predictors: (Constant)، الانفاق الاستهلاكي				

المصدر: مخرجات برنامج spss17

ونلاحظ بأنه تم ادخال متغير واحد فقط في نموذج الانحدار من أصل 5 متغيرات وهو متغير "متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص"، بعد استبعاد بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي نتيجة تؤكد على أهمية الإنفاق الاستهلاكي والذي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي وبين متوسط نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص R= 0.991 وهي تشير إلى أن الارتباط طردي قوي ويفسر المتغير المستقل 98.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (7) :ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.920E9	1	8.920E9	469.339	.000[a]
	Residual	1.711E8	9	1.901E7		
	Total	9.092E9	10			
a. Predictors: (Constant)، الانفاق الاستهلاكي						
b. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						

المصدر: مخرجات برنامج spss17

ويتضح من الجدول (7) أن خط الانحدار معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات (الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الادخار، الاستثمار، القروض، الواردات الاستهلاكية) على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8) : Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4461.187	4476.326		-.997	.345
	الانفاق الاستهلاكي	1.720	.079	.991	21.664	.000
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						

المصدر: مخرجات برنامج spss17

ومن الجدول رقم (8) نجد أن قيمة كل من ثابت وميل خط الانحدار للنموذج :

B_0 = - 4461.187، غير معنوي حيث أن : [Sig = 0.345 > 0.05]

B_1 = 1.720، معنوي حيث أن : [Sig = 0.000 < 0.05]

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار :

$$Y = 0 + 1.720X$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي

X: الإنفاق الاستهلاكي الخاص

وهي تشير إلى أنه كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار ليرة سورية واحدة يزيد متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.720 ل.س.

ثانياً: الادخار

بادخال بيانات الجدول رقم (2) المتضمنة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومتوسط نصيبه من الادخار لبرنامج Spss. 17، نحصل على نتائج تطبيق أسلوب curve estimation المبينة بالجدول رقم (9) :

الجدول رقم (9): Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: الادخار

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.013	.117	1	9	.740	29371.400	-796.082		
Logarithmic	.152	1.612	1	9	.236	43960.475	-12171.037		
Inverse	.451	7.379	1	9	.024	8715.711	57840.487		
Quadratic	.461	3.415	2	8	.085	73067.309	-20963.424	1680.612	
Cubic	.835	11.829	3	7	.004	135640.712	-72649.514	11994.909	-573.017
Compound	.057	.545	1	9	.479	12961.905	1.058		
Power	.003	.024	1	9	.881	19783.286	-.054		
S	.141	1.477	1	9	.255	9.509	1.085		
Growth	.057	.545	1	9	.479	9.470	.056		
Exponential	.057	.545	1	9	.479	12961.905	.056		
Logistic	.057	.545	1	9	.479	7.715E-5	.945		

المصدر: مخرجات برنامج spss17

ونجد بأن أعلى قيمة لمعامل التحديد هي لنموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثالثة والبالغة 0.835 لذلك نعتمد نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة لتمثيل العلاقة بين متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومتوسط نصيبه من الادخار، حيث نلاحظ بأن معامل التحديد لهذا النموذج معنوي عند مستوى دلالة:

[Sig = 0.004 < 0.05]، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الادخار، ويبين لنا الجدول رقم (10) قيمة معامل الارتباط :

الجدول رقم (10): Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the
.914	.835	.765	11287.902

المصدر: مخرجات برنامج spss17

R= 0.914، وهي تدل على أن الارتباط متين، وتفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق 83.5% من التغيرات الحاصلة في الادخار والباقي يعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي .

ويبين لنا الجدول رقم (11) معاملات نموذج الانحدار:

الجدول رقم (11): Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	-72649.514	13796.873	-10.356	-5.266	.001
Case Sequence ** 2	11994.909	2613.656	21.067	4.589	.003
Case Sequence ** 3	-573.017	143.616	-11.083	-3.990	.005
(Constant)	135640.712	19990.628		6.785	.000

المصدر: مخرجات برنامج spss17

$B_0 = 135640.712$، وهو معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]

$B_1 = -72649.514$، وهو معنوي: [Sig = 0.001 < 0.05]

$B_2 = 11994.909$، وهو معنوي: [Sig = 0.003 < 0.05]

$B_3 = -573.017$، وهو معنوي: [Sig = 0.005 < 0.05]

وبالتالي تكون معادلة نموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثالثة :

$$Y = 135640.712 - 72649.514X + 11994.909X^2 - 573.017X^3$$

Y : متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار

X : متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص

ثالثاً: الاستثمار

بتطبيق أسلوب curve estimation على بيانات الجدول رقم (3) للحصول على أفضل نموذج لتمثيل أثر تغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الاستثمارات :

الجدول رقم (12): Model Summary and Parameter Estimates
Dependent Variable:الاستثمار

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.953	181.264	1	9	.000	1513.091	1272.591		
Logarithmic	.809	38.122	1	9	.000	843.134	5219.913		
Inverse	.527	10.029	1	9	.011	12340.7	-		
Quadratic	.958	90.771	2	8	.000	2379.545	872.689	33.325	
Cubic	.959	54.404	3	7	.000	3004.348	356.597	136.315	-
Compound	.949	166.404	1	9	.000	3255.855	1.165		
Power	.902	83.206	1	9	.000	2833.770	.664		
S	.667	18.019	1	9	.002	9.439	-1.576		
Growth	.949	166.404	1	9	.000	8.088	.153		
Exponential	.949	166.404	1	9	.000	3255.855	.153		
Logistic	.949	166.404	1	9	.000	.000	.858		

المصدر: مخرجات برنامج spss17

يبين لنا الجدول رقم (12) بأن أعلى قيمة معامل تحديد معنوي للنماذج هي لنموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثالثة ويليه النموذج من الدرجة الثانية والبالغة قيمها 0.959 ، 0.958 على الترتيب، وكل منهما معنوي عند

مستوى دلالة: [Sig = 0.000 < 0.05]، إلا أنه لدى اختبار معنوية معاملات النموذجين من الدرجة الثالثة والدرجة الثانية، كما في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13) : Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
Cubic	Case Sequence	356.597	1281.093	.274	.278	.789
	Case Sequence ** 2	136.315	242.688	1.288	.562	.592
	Case Sequence ** 3	-5.722	13.335	-.595	-.429	.681
	(Constant)	3004.348	1856.207		1.619	.150
Quadratic	Case Sequence	872.689	417.779	.669	2.089	.070
	Case Sequence ** 2	33.325	33.909	.315	.983	.354
	(Constant)	2379.545	1090.784		2.181	.061

المصدر: مخرجات برنامج spss17

نجد بأن جميع معاملات النموذجين كلٍ على حدا غير معنوية ولايمكن من خلالهما الوصول إلى نموذج انحدار معنوي يعبر عن أثر تغير متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي على متوسط نصيبه من الاستثمار .

ومن الجدول السابق رقم (12) يكون أفضل نموذج الانحدار هو النموذج الخطي والبالغة قيمة معامل التحديد 0.953، ولذلك نعتمده لتمثيل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستثمار، وهو معنوي عند مستوى دلالة: [Sig = 0.000 < 0.05]، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الاستثمارات.

ويبين لنا الجدول (14) قيمة معامل الارتباط:

الجدول رقم (14): Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the
.976	.953	.947	991.356

المصدر: مخرجات برنامج spss17

R= 0.976، وهي تدل على أن الارتباط متين، وتفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق 95.3% من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات والباقي يعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي .

ومن الجدول رقم (15) نتعرف على معاملات نموذج خط الانحدار:

الجدول رقم (15): Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	1272.591	94.522	.976	13.463	.000
(Constant)	1513.091	641.080		2.360	.043

المصدر: مخرجات برنامج spss17

B_0 = 1513.091، وهو معنوي: [Sig = 0.043 < 0.05]

B_1 =1272.591، وهو معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]

وبالتالي تكون معادلة نموذج الانحدار الخط :

Y = 1513.091 +1272.591 X

Y : متوسط نصيب الفرد السنوي من الاستثمارات

X : متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص

رابعاً: القروض

بادخال بيانات الجدول رقم (4) وبتطبيق أسلوب curve estimation للحصول على أفضل نموذج لتمثيل أثر تغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيب الفرد من القروض، نحصل على الجدول رقم (16) :

الجدول رقم (16): Model Summary and Parameter Estimates
Dependent Variable:القروض

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.934	126.654	1	9	.000	-2245.455	2546.636		
Logarithmic	.713	22.389	1	9	.001	-2730.128	9907.803		
Inverse	.413	6.327	1	9	.033	18744.934	-20800.935		
Quadratic	.995	815.311	2	8	.000	3837.394	-260.832	233.956	
Cubic	.995	500.218	3	7	.000	3243.455	229.766	136.054	5.439
Compound	.988	725.862	1	9	.000	2846.717	1.242		
Power	.875	62.806	1	9	.000	2465.438	.906		
S	.585	12.692	1	9	.006	9.814	-2.046		
Growth	.988	725.862	1	9	.000	7.954	.216		
Exponential	.988	725.862	1	9	.000	2846.717	.216		
Logistic	.988	725.862	1	9	.000	.000	.805		

المصدر: مخرجات برنامج spss17

فنجد بأن أعلى قيمة لمعامل التحديد لجميع النماذج هي لنموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثانية والبالغة 0.995، ولذلك نعتمد نموذج الانحدار من الدرجة الثانية لتمثيل أثر متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على القروض، وهو معنوي عند مستوى دلالة: [Sig = 0.000 < 0.05]

وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من القروض.

ويبين لنا الجدول رقم (17) قيمة معامل الارتباط:

الجدول رقم (17): Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the
.998	.995	.994	682.858

المصدر: مخرجات برنامج spss17

R= 0.998، تشير إلى أن الارتباط متين، وتفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق 99.5% من التغيرات الحاصلة في حجم قروض الأفراد المقيمين والباقي يعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي .

ونتعرف من خلال الجدول (18) على معاملات نموذج الانحدار غير الخطي:

الجدول رقم (18): Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	-260.832	287.225	-.099	-.908	.390
Case Sequence ** 2	233.956	23.312	1.094	10.036	.000
(Constant)	3837.394	749.920		5.117	.001

المصدر: مخرجات برنامج spss17

B_0 = 3837.394، وهو معنوي: [Sig = 0.001 < 0.05]

B_1 = −260.832، وهو غير معنوي: [Sig = 0.390 > 0.05]

B_2 = 233..956، وهو معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]

وبالتالي تكون معادلة نموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثانية:

$$\mathbf{Y} = 3837.394 - 260.832\,\mathbf{X} + 233.956\,\mathbf{X^2}$$

Y : متوسط نصيب الفرد السنوي من قروض الأفراد المقيمين

X : متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص

خامساً: الواردات الاستهلاكية

بتطبيق أسلوب curve estimation على بيانات الجدول رقم (5) المتضمنة متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومن الواردات الاستهلاكية للوصول إلى أفضل نموذج يعبر عن أثر تغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الواردات الاستهلاكية، والمبينة نتائجه بالجدول رقم (19):

الجدول رقم (19): Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable:الواردات الاستهلاكية

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.898	79.033	1	9	.000	829.236	364.809		
Logarithmic	.754	27.625	1	9	.001	649.853	1488.411		
Inverse	.487	8.527	1	9	.017	3923.764	-		
Quadratic	.901	40.920	2	8	.000	1240.842	174.837	15.831	
Cubic	.901	27.066	3	7	.000	688.818	630.813	-	5.055
Compound	.907	87.438	1	9	.000	1280.251	1.137		
Power	.840	47.319	1	9	.000	1152.607	.550		
S	.593	13.132	1	9	.006	8.276	-1.276		
Growth	.907	87.438	1	9	.000	7.155	.128		
Exponential	.907	87.438	1	9	.000	1280.251	.128		
Logistic	.907	87.438	1	9	.000	.001	.879		

المصدر: مخرجات برنامج spss17

نجد بأن أعلى قيمة لمعامل التحديد هي لنموذج الانحدار الأسي وتبلغ 0.907، ولذلك نعتمد النموذج الأسي لدراسة أثر متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الواردات الاستهلاكية، وهو معنوي عند مستوى دلالة: [Sig = 0.000 < 0.05]

وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة :

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على متوسط نصيبه من الواردات الاستهلاكية .

ومن الجدول رقم (20) نجد بأن قيمة معامل الارتباط:

الجدول رقم (20): Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the
.952	.907	.896	.144

المصدر: مخرجات برنامج spss17

R= 0.952، تدل على أن الارتباط متين، وتفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق 90.7% من التغيرات الحاصلة في الواردات الاستهلاكية والباقي يعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

ومن الجدول رقم (21) نتعرف على معاملات نموذج الانحدار غير الخطي:

الجدول رقم (21): Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	.128	.014	.952	9.351	.000
(Constant)	1280.251	119.262		10.735	.000
The dependent variable is ln: الواردات الاستهلاكية					

المصدر: مخرجات برنامج spss17

$B_0 = 1280.251$، وهو معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]

$B_1 = 0.128$، وهو معنوي: [Sig = 0.000 < 0.05]

وبالتالي تكون معادلة نموذج الانحدار غير الخطي الأسي :

$$Y = 1280.251 \cdot e^{0.128x}$$

Y : متوسط نصيب الفرد السنوي من الواردات الاستهلاكية

X : متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص

النتائج والتوصيات :

النتائج :

1-يتأثر متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ويعبر عن هذا التأثير بنموذج انحدار خطي، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع متوسط نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2-يتأثر نصيب الفرد السنوي من الادخار بتغير نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويتمثل هذا التأثير بنموذج انحدار غير خطي من الدرجة الثالثة، يبين تناقص الادخار مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

3-يتأثر نصيب الفرد السنوي من الاستثمار بتغير نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويتمثل هذا التأثير بنموذج انحدار خطي حيث يتزايد الاستثمار مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

4-يتأثر نصيب الفرد السنوي من القروض بتغير نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويتمثل هذا التأثير بنموذج انحدار غير خطي من الدرجة الثانية حيث تتزايد القروض مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

5-يتأثر نصيب الفرد السنوي من الواردات الاستهلاكية بتغير نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ويتمثل هذا التأثير بنموذج انحدار غير خطي أسي حيث تتزايد الواردات الاستهلاكية مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

التوصيات :

1-العمل على وضع وتنفيذ برامج لتنمية الوعي الاستهلاكي للأفراد، تساعدهم على الاستخدام الرشيد للموارد المادية المتاحة لديهم وتحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق من خلال ترتيب أولوياتهم وحاجاتهم دون الاستعانة بمصادر تمويل أخرى وبما يضمن تحقيق الوفرة إن امكن في أطار محدودية الدخل.

2-الاستفادة من مزايا الانفتاح الاقتصادي بالتشجيع على إقامة وتمويل استثمارات تنموية تساهم في تحسين مستوى ونوعية معيشة الأفراد من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحقيق وفرة في الدخل، بدلاً من المشاريع القائمة على استنزاف دخول الأفراد دون مقابل والتي تفرضها ثقافة الاستهلاك.

3-توعية الأفراد بمخاطر الانجرار وراء القروض الاستهلاكية غير المنتجة، والعمل على توفير القروض التنموية بما فيها قروض الاستثمار في رأس المال البشري بما يساعد في الحصول على فرص معيشية أفضل.

4-ضرورة العمل على الحد من الواردات الاستهلاكية والكمالية التي تستنزف موارد الأفراد والدولة، وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرها لتحل محلها في تلبية احتياجات الأفراد وإشباع رغباتهم المتجددة.

المراجع :

1-ركاج، يحيى محمد (2005). *أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سورية*، رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية

2-الرفاعي، عبدالهادي (2006) الارتباط والسلاسل الزمنية، جامعة تشرين، سورية

3-الرفاعي، منير (2008). *التسهيلات المصرفية هل تنذر بالإفلاس*. المجلة الاقتصادية، العدد 348

4-الساعاتي، عبدالرحيم عبدالحميد (2007). *التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية*، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. م21، ع1

5-العبدلي، عابد (2007)، *محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية*، مجلة جامعة الأزهر:ع: 32

6-قويدري، كريمة (2011). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر*، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقيد: الجزائر

7-محمد عبدالقادر عطية، عبدالقادر (2005) *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر

8-منظمة المؤتمر الإسلامي (2008). *اتجاهات المدخرات، الاستثمار والإنفاق في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي*، 6 June 2014. www.sesrtcic.org

9- Abdulkarim، Z. (2010). *Fixed investment، household consumption، and economic growth : study of Malaysia*، MPRA Paper No. 27146

10- Anghelache، C. (2011). *Analysis of the Correlation between GDP and the Final*

11- Chani، M.; Chaudhary، A. (2012). *The Role of Expenditure Components in Determination of Import Demand: Empirical Evidence from Pakistan*، Pakistan journal of commerce and social sciences. Vol (6)1، p 38 .

12- *Consumption*، Theoretical and Applied Economics، V. XVIII، No. 9(562)

13- Chioma، N. (2009). *Causal relationship between GDP and personal consumption expenditure of Nigeria*، African Journal of Mathematics and Computer Science Research. Vol. 2 (8)